

مراسيم تنظيمية

- أفضل مؤسسة متسارعة : وهي المؤسسة المتحصلة على علامة "مؤسسة متسارعة" والتي سجلت نمواً عالياً في رقم أعمالها خلال الثلاث (3) سنوات الأخيرة،

- أفضل مؤسسة ناشئة : وهي المؤسسة المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" والتي أطلقت في السوق أفضل منتج أو خدمة مبتكرة وتحقق نمواً عالياً في السوق،

- أفضل مشروع مبتكر : وهو المشروع المتحصل على علامة "مشروع مبتكر" والذي اقترح أفضل منتج أو خدمة مبتكرة ذات إمكانية نمو عالية في السوق.

المادة 3 : تتمثل الجائزة في منح الفائز الأول في كل فئة من الفئات الثلاث (3) شهادة تقديرية ومكافأة مالية يحدد مبلغها كما يأتي :

- بالنسبة لأفضل مؤسسة متسارعة : ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج)،

- بالنسبة لأفضل مؤسسة ناشئة : مليون دينار (2.000.000 دج)،

- بالنسبة لأفضل مشروع مبتكر : مليون دينار (1.000.000 دج).

وفي حالة الإنجازات والأعمال الجماعية الفائزة بالجائزة بالنسبة لفئة أفضل مشروع مبتكر، يوزع مبلغ الجائزة بالتساوي على المشاركين في هذا المشروع.

المادة 4 : تمنح الجائزة لجنة تحكيم مستقلة تتشكل من :

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة،

- خبير دولي (1) في مجال التكنولوجيات الحديثة،

- كفاءة وطنية (1) في مجال التكنولوجيات الحديثة،

- خبير وطني أو دولي (1) في مجال رأس المال المخاطر،

- عضوين (2) من اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة

ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"،

- ممثل (1) المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.

تنتخب اللجنة رئيساً من بين أعضائها في أول اجتماع لها.

مرسوم رئاسي رقم 26-86 مؤرخ في 30 رجب عام 1447 الموافق 19 جانفي سنة 2026، يتضمن إحداث جائزة رئيس الجمهورية لأفضل مؤسسة ناشئة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 71 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالعلامات،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و "مؤسسة متسارعة" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تحدث جائزة رئيس الجمهورية لأفضل مؤسسة ناشئة بالنسبة للفئات الثلاث (3) المذكورة في المادة 2 أدناه، تدعى في صلب النص "الجائزة".

تحدد شروط وكيفيات تنظيمها ومنحها طبقاً لأحكام هذا المرسوم.

المادة 2 : تهدف الجائزة، في إطار تشجيع الابتكار والمقاولة وترقية وتطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، إلى مكافأة كل فئة من الفئات التي تنجز أحسن الحلول أو الخدمات ذات الصلة بالابتكار والتكنولوجيات الحديثة، وهي :

المادة 13: لا يمكن للفئات الثلاث (3) المشاركة في الجائزة والتي سبق لها وأن فازت بالجائزة المشاركة من جديد في الجائزة إلا بعد مرور طبعيتين (2) متتاليتين عن تتويجها.

المادة 14: يمكن لجنة التحكيم أن تقرر حجب الجائزة في إحدى الفئات وذلك في حالة ما إذا كانت الحلول أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المتسارعة والمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة المشاركة في الجائزة لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

المادة 15: تعلن الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة تنظيم الجائزة، وتنشر الإعلان المتضمن تفاصيل الترشح فيها، لا سيما الآجال الكافية التي تحددها اللجنة للتحضير للجائزة ومعايير الانتقاء المذكورة في المادة 9 أعلاه الخاصة بكل فئة وذلك في الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية والإلكترونية وعبر جميع الوسائط الرقمية.

المادة 16: يتعين على الفئات الثلاث (3) التي ترغب في المشاركة في الجائزة إيداع الحلول أو الخدمات المقدمة عبر المنصة الرقمية التي تنشأ لهذا الغرض.

المادة 17: يجب أن تكون الفئات الثلاث (3) المشاركة في الجائزة متحصلة على علامة "مؤسسة متسارعة" وعلامة "مؤسسة ناشئة" وعلامة "مشروع مبتكر" تسلمها اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 18: تحفظ الحلول أو الخدمات المقدمة من الفئات الثلاث (3) المشاركة في الجائزة لدى المصلحة المعنية بالوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة في ظل احترام القواعد المعمول بها.

المادة 19: يتقاضى أعضاء وأمين لجنة التحكيم تعويضا عن المصاريف المدفوعة المتعلقة بنقلهم وإيوائهم وإطعامهم التي ينفقونها بمناسبة مشاركتهم في أشغال اللجنة، وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 20: يتم التكفل بمبالغ الجائزة ومصاريف تنظيمها وكذا مراسم حفل تسليم الجائزة في إطار محفظة برامج الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة.

المادة 21: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 رجب عام 1447 الموافق 19 جانفي سنة 2026.

عبد المجيد تبون

يمكن اللجنة أن تستعين بأي شخص مؤهل أو خبير من شأنه مساعدتها في أشغالها.

المادة 5: يعين أعضاء لجنة التحكيم بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء اللجنة، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها للمدة المتبقية من العضوية.

المادة 6: تعد لجنة التحكيم نظامها الداخلي الذي يحدد قواعد تنظيمها وسيرها، وتصادق عليه في أول اجتماع لها.

المادة 7: تتولى أمانة لجنة التحكيم المصالح التابعة للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

المادة 8: يلزم أعضاء لجنة التحكيم بعدم كشف أي معلومة عن الحلول أو الخدمات المقدمة من قبل المشاركين في الجائزة.

يلزم أعضاء اللجنة الخبراء الذين تربطهم مع الفئات الثلاث (3) المشاركة في الجائزة عقود عمل خلال السنتين الأخيرتين، بتقديم تصريح بعدم وجود تضارب للمصالح في حالات منح الجائزة التي يتداولون بشأنها.

المادة 9: تكلف لجنة التحكيم بدراسة الحلول أو الخدمات المقدمة من الفئات الثلاث (3) المشاركة في الجائزة وانتقاء المترشحين وترتيبهم بناء على معايير الانتقاء التي تحددها هذه اللجنة بالنسبة لكل فئة.

المادة 10: تحدد لجنة التحكيم الفائزين بالأغلبية البسيطة لأصوات أعضائها، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

تدوّن مداو لات لجنة التحكيم في محضر يوقعه جميع أعضائها، ويحفظ وفقا للإجراءات المعمول بها.

يرسل رئيس لجنة التحكيم محضر المداو لات إلى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.

المادة 11: تسلم الجائزة في حفل رسمي خلال الأسبوع العالمي للمقاو لاتية من شهر نوفمبر من كل سنة.

المادة 12: تتحصل الفئات المتوجة بالجائزة على لقب "فائز بجائزة رئيس الجمهورية لأفضل مؤسسة متسارعة" و "فائز بجائزة رئيس الجمهورية لأفضل مؤسسة ناشئة" و "فائز بجائزة رئيس الجمهورية لأفضل مشروع مبتكر".

DECRETS

Décret présidentiel n° 26-86 du 30 Rajab 1447 correspondant au 19 janvier 2026 portant création du prix du Président de la République de la meilleure start-up.

— — — —

Le Président de la République,

Sur le rapport du ministre de l'économie de la connaissance, des start-up et des micro-entreprises,

Vu la Constitution, notamment ses articles 91-7° et 141 (alinéa 1er) ;

Vu l'ordonnance n° 03-05 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003 relative aux droits d'auteur et aux droits voisins ;

Vu l'ordonnance n° 03-06 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003 relative aux marques ;

Vu l'ordonnance n° 03-07 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003 relative aux brevets d'invention ;

Vu le décret exécutif n° 20-254 du 27 Moharram 1442 correspondant au 15 septembre 2020, modifié et complété, portant création du comité national de labélisation des « Start-up », des « Projets innovants », des « Incubateurs » et des « Scale-up » et fixant ses missions, sa composition et son fonctionnement ;

Décète :

Article 1er. — Il est créé un prix du Président de la République de la meilleure start-up pour les trois catégories prévues à l'article 2 ci-dessous, ci-après désigné le « prix ».

Les conditions et les modalités de son organisation et de son attribution sont fixées conformément aux dispositions du présent décret.

Art. 2. — Le prix vise, dans le cadre de l'encouragement de l'innovation, de l'entrepreneuriat et de la promotion et du développement de l'économie de la connaissance et des start-up, à récompenser chacune des catégories ayant réalisé les meilleures solutions ou services en lien avec l'innovation et les nouvelles technologies et qui sont :

— la meilleure « Scale-up », qui est l'entreprise détentrice du label « Scale-up » ayant enregistré une forte croissance de son chiffre d'affaires durant les trois (3) dernières années ;

— la meilleure « Start-up », qui est l'entreprise détentrice du label « Start-up » ayant lancé sur le marché le meilleur produit ou service innovant et qui réalise une forte croissance sur le marché ;

— le meilleur « Projet innovant », qui est le projet détenteur du label « Projet innovant » qui a proposé le meilleur produit ou service innovant à fort potentiel de croissance sur le marché.

Art. 3. — Le prix consiste à attribuer au lauréat de chaque catégorie des trois catégories une attestation d'appréciation et une récompense financière, dont le montant est fixé comme suit :

— pour la meilleure « Scale-up » : trois millions de dinars (3.000.000 DA) ;

— pour la meilleure « Start-up » : deux millions de dinars (2.000.000 DA) ;

— pour le meilleur « Projet innovant » : un million de dinars (1.000.000 DA).

Et dans le cas de réalisations et de travaux collectifs lauréats du prix pour la catégorie du meilleur projet innovant, le montant du prix est réparti de manière égale entre les participants à ce projet.

Art. 4. — Le prix est décerné par un jury indépendant, composé :

— du représentant du ministre chargé des start-up ;

— d'un (1) expert international dans le domaine des nouvelles technologies ;

— d'une (1) compétence nationale dans le domaine des nouvelles technologies ;

— d'un (1) expert national ou international dans le domaine du capital risque ;

— de deux (2) membres du comité national de labélisation des « Start-up », des « Projets innovants » et des « Incubateurs » ;

— d'un (1) représentant de l'institut national algérien de la propriété industrielle.

Le jury élit un président parmi ses membres, lors de sa première réunion.

Le jury peut faire appel à toute personne qualifiée ou expert susceptible de l'aider dans ses travaux.

Art. 5. — Les membres du jury sont nommés par arrêté du ministre chargé des start-up, pour une durée d'une (1) année, renouvelable une (1) seule fois.

En cas d'interruption du mandat de l'un des membres du jury, il est remplacé dans les mêmes formes pour la durée restante du mandat.

Art. 6. — Le jury élabore son règlement intérieur, qui fixe les règles de son organisation et de son fonctionnement et l'adopte, lors de sa première réunion.

Art. 7. — Le secrétariat du jury est assuré par les services relevant du ministre chargé des start-up.

Art. 8. — Les membres du jury sont tenus de ne divulguer aucune information sur les solutions ou les services présentés par les participants au prix.

Les membres du jury experts qui sont liés aux trois catégories participantes au prix par des contrats de travail durant les deux dernières années, sont tenus de présenter une déclaration d'absence de conflit d'intérêt dans les cas d'attribution du prix sur lesquels ils délibèrent.

Art. 9. — Le jury est chargé de l'étude des solutions ou des services présentés par les trois catégories participantes au prix, de la sélection et du classement des candidats sur la base des critères de sélection fixés par ce jury pour chaque catégorie.

Art. 10. — Le jury désigne les lauréats à la majorité simple des voix de ses membres et, en cas d'égalité des voix, celle du président est prépondérante.

Les délibérations du jury sont consignées dans un procès-verbal, signé par l'ensemble de ses membres et conservé conformément aux procédures en vigueur.

Le président du jury transmet le procès-verbal des délibérations au ministre chargé des start-up.

Art. 11. — Le prix est décerné, lors d'une cérémonie officielle, durant la semaine mondiale de l'entrepreneuriat du mois de novembre de chaque année.

Art. 12. — Les catégories couronnées du prix prennent le titre de « lauréat du prix du Président de la République de la meilleure « Scale-up » » et « lauréat du prix du Président de la République de la meilleure « Start-up » » et « lauréat du prix du Président de la République du meilleur « Projet innovant » ».

Art. 13. — Les trois catégories participantes au prix ayant déjà remporté le prix, ne peuvent participer de nouveau au prix qu'après deux (2) éditions successives suivant leur couronnement.

Art. 14. — Le jury peut décider de ne pas décerner le prix dans une des catégories, et ce, dans le cas où les solutions ou les services présentés par les Scale-up, les Start-up et les Projets innovants participants au prix n'atteignent pas le niveau requis.

Art. 15. — Le ministère chargé des start-up annonce l'organisation du prix et publie l'annonce comportant les détails de participation, notamment les délais suffisants fixés par le jury pour la préparation au prix et les critères de sélection prévus à l'article 9 ci-dessus, pour chaque catégorie, et ce, dans la presse écrite, audiovisuelle et électronique ainsi que sur tous les supports numériques.

Art. 16. — Les trois catégories souhaitant participer au prix doivent déposer les solutions ou les services présentés via la plate-forme numérique créée à cet effet.

Art. 17. — Les trois catégories participantes au prix doivent être détentrices du label « Scale-up », du label « Start-up » et du label « Projet innovant » octroyé par le comité national de labélisation des « Start-up », des « Projets innovants » et des « Incubateurs » conformément à la réglementation en vigueur.

Art. 18. — Les solutions ou les services présentés par les trois catégories participantes au prix, sont conservés auprès du service concerné du ministère chargé des start-up, dans le respect des règles en vigueur.

Art. 19. — Les membres et le secrétaire du jury perçoivent une indemnité au titre des frais engagés relatifs à leur transport, hébergement et restauration engagés à l'occasion de leur participation aux travaux du jury, conformément aux dispositions prévues par la réglementation en vigueur.

Art. 20. — Les montants du prix et les frais inhérents à son organisation et à la cérémonie de remise du prix, sont pris en charge dans le cadre du portefeuille de programmes du ministère chargé des start-up.

Art. 21. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 30 Rajab 1447 correspondant au 19 janvier 2026.

Abdelmadjid TEBBOUNE.